مجلس التعاون

جائزة خادم الحرمين لتكريم المخترعين تنمي الإبداع

الرياض / متابعات :

رفع نائب رئيس مؤسسة الملك عبدالعزيز ورجاله للموهبة والإبداع «موهبة» الأمير فيصل بن عبدالله بن محمد، الشكر والعرفان لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وولي عهده والنائب الثاني بعد إقرار مجلس الوزراء جائزة خادم الحرمين الشريفين لتكريم المخترعين والموهوبين.

وأوضح الأمير فيصل بن عبدالله أن الجائزة تهدف إلى تنمية روح الإبداع والابتكار والاختراع وتحفيز المواهب والقدرات، واستثمار طاقة أفراد المجتمع وحثهم على التنافس المثمر، وتحفيزهم على الابتكار في المجالات العلمية والتقنية المختلفة.

وقال نائب رئيس «موهبة» إن: «الجائزة تدعم تحقيق حلم ملك ورسالة أمة وأمل وطن عن طريق تحفيز الابتكار والإبداع ورعاية الموهبة دعما للتحول إلى مجتمع المعرفة والمنتجات القائمة عليها، وتقدير المخترعين والموهوبين المتميزين في المجالات العلمية والتقنية والإنتاج الفكري».

وبين الأمير فيصل بن عبدالله أن المملكة أخذت في عهد خادم الحرمين الشريفين بالتطور المعرفي والتقني الذي تعززت قيمته في عالم اليوم، خصوصا في ظل حرص القيادة على تعزيز رسالة المملكة كمجتمع مسلم يقدر العلم والعلماء ويشجع الابتكار والإبداع ويدعم الموهوبين والمبتكرين والمخترعين ليكونوا مثالا في القدوة والاقتداء. وأشار نائب رئيس «موهبة» إلى أن موهوبي ومخترعي المملكة بمختلف فئاتهم يشعرون بالامتنان للقيادة على ما توليه من اهتمام لأبناء هذه الأرض الطيبة للدفع بهم إلى الصفوف الأمامية في كل مجال.

وأفاد الأمير فيصل بن عبدالله أن الجائزة ستدفع المخترعين والموهوبين إلى المزيد من الجهد والعمل للإسهام في تحقيق نهضة الوطن والإسهام في تطبيق خطط الوطن التنموية بما يحقق رؤية خادم الحرمين الشريفين للمحافظة على الثروة النفطية من أجل مستقبل الأجيال المقبلة.

أضواء

المتاجرة بالدين

يوسف أبا الخيل

أذكر, عندما كنا طلابا في المدرسة الدينية بمدينة بريدة, أننا قمنا, بصحبة مجموعة من أساتذة المدرسة, برحلة دعوية إلى بعض مناطق المملكة, بدأناها بمركز النخيل التابع لمنطقة المدينة. ما أن انتهى أول درس أقمناه في أحد مساجد تلك القرية الوادعة آنذاك, حتى بادر أحد الأهالي باستضافتنا في منزله, وبعد أن قام بمراسم الضيافة, نفحنا نحن الطلاب بعض المبالغ النقدية البسيطة, كتشجيع منه لنا ونحن في تلك السن المبكرة من العمر لمواصلة مشوار العلم الشرعي, إلا أن أحد أساتذتنا الذي تخطفته يد المنون قبل سنوات, رفض فكرة أخذنا للمال رغم رمزيته, محذراً, بلغة فقهية حازمة من أنه: "لا يجوز أخذ الجعل على تعليم شيء من أحكام الدين"!, على الرغم من أنه نفسه كان يعيش عيشة الكفاف, لدرجة أنه كان يسكن في حجرة صغيرة بمسجد الحميدي بمدينة بريدة!.

لا شك بأن هؤلاء, كما وصفهم كاتب إسلامي معروف هو الدكتور محمد الهرفي, تجار لا دعاة, ورواج تجارتهم لا يعود إلى جودة السلع التي يقدمونها, بقدر ما يعود إلى تردي أذواق المستهلكين, والذين تربوا في محاضن ثقافة تقليدية .

انسابت تفاصيل ذلك المشهد من ذاكرتي على وقع ما باتت تتناقله بعض الصحف من مفاوضات جرت ولا تزال بين بعض القنوات الفضائية ومنظمي المعسكرات والمهرجانات السياحية من جهة, و ثلة من "الدعاة والوعاظ" من جهة أخرى, لتحديد,أو تخفيض أجورهم التي يطالبون بها مقابل إحياء فعاليات دينية ,أو إلقاء برامج وعظية متلفزة!.

فلقد ذكرت هذه الجريدة (=الرياض) ضمن تقرير لها بعنوان: (ارتفاع أسعار الدعاة يحرج منظمي المهرجانات السياحية), نشر بتاريخ 2010/7/22م أنه" تم التنسيق لعدد من الدورات التثقيفية من قبل أحد القطاعات الخاصة, إلا أن ارتفاع أسعار الدعاة ألغى البعض منها. فيما أقيمت أخرى بعد مفاوضات شاقة نجحت في تخفيض المبلغ المطلوب من قبل أحد الدعاة ليصل إلى عشرين ألف ريال كحد أدنى للمحاضرة الواحدة في دورة أقيمت في أبها. فيما لم تقبل جهة منظمة رقماً مالياً آخر وضعه أحد المفكرين الإسلاميين المعروفين وصل لستين ألف ريال للمشاركة لمدة ساعتين!". ولم ينس التقرير أن يشير إلى قائمة سبق أن نشرتها مجلة (فوربس العربية) قبل عامين, تتضمن أسماء أعلى الدعاة دخلا, والتي "تصدّرها الداعية المصري عمرو خالد بصافي دخل بلغ 2,5 مليون دولار، تلاه في المرتبة الثانية الداعية الكويتي طارق السويدان بدخل صافٍ بلغ مليون دولار، ثم الداعية الشيخ عائض القرني بدخل وصل إلى 533 ألف دولار. وحلّ في المرتبة الرابعة الداعية المصري عمر عبدالكافي بدخل صافٍ بلغ 373 ألف دولار، ثم الداعية الشيخ سلمان العودة ب267 ألف دولار!".

أما الكاتب: فهد الحوشاني فقد ذكر في مقال له بجريدة الجزيرة نُشر بتاريخ 2010/7/28م, بعنوان:(أسعار الدعاة نار),أن" بعضهم (=الدعاة) لديه وكيل أعمال ينسق له ويوقع الاتفاقيات. ومن لديه مهرجان أو مناسبة جماهيرية ويريد أن يضيف إلى برنامجه محاضرة دينية لكنه لا يستطيع أن يدفع الرسوم, سيقول له الداعية أو وكيل أعماله:(اللي ماعندوش مايلزموش)". وأن" إحدى صحفنا المحلية ذكرت أن داعية رفض إلقاء محاضرة إلا بمقابل قدره ستون ألف ريال لساعتين!. وداعية آخر طلب منه تقديم برنامج في رمضان للتلفزيون فطلب مقابل خمس عشرة دقيقة يوميا خمسة عشر ألف ريال! مما يعني أنه يطلب أربعمائة وخمسين ألف ريال في شهر رمضان!".

وفي شهادة لشاهد من أهلها, أكد الداعية (غازي الشمري) على أن ما يأخذه هو وزملاؤه الدعاة من أجر إنما هو"حق مكتسب ورزق ساقه الله إلى الدعاة من غير طمع". وأن" الدعاة أجدر بأخذ المال من آخرين لا يقدمون مفيداً". وفي الوقت الذي أكد فيه صحة ما يتناقله الناس من قصص الثراء التي بدأت آثارها تظهر على كثير من الدعاة, عاد فاستدرك قائلاً بأسلوبه: "الحمد لله ربنا فتح علينا، وأصبح كثير من الدعاة قبل سنوات لا يملك إلا آلافاً قليلة، والآن يملك الملايين، نقول الحق. وأعرف أحد المشايخ، الله يزيده، كانت سيارته قبل سبع سنوات كابرس 79، والآن جيب لكزس 2010. هذا فضل من الله". كما اعترف بأن بعض الدول التي تستضيفهم للدعوة, تفسدهم بهباتها وعطاياها, قائلاً:"والله إنهم خربونا". ثم يضرب أمثلة لهذا التخريب بقوله:" عندما نستضاف من بعض الدول الغنية, مثل قطر, نسكن في فندق سبع نجوم وليس خمس نجوم, ويوفرون لك (بي إم) آخر موديل، ويستضيفونك في الدرجة الأولى، أنت ومن تحب من أصحابك، وربما يعطونك بعد ذلك 10 آلاف من غير أن تطلب".

ويبدو أن تسعيرة تكاليف الخدمات الدعوية لا تقتصر على الريال السعودي فقط, بل إنها يمكن أن تمتد إلى عملات عالمية!. هاهو الشيخ (غازي الشمري) يؤكد ذلك بنفسه بقوله:" جاءتني دعوة لإقامة دورة آسرية في مؤسسة اجتماعية في المنطقة الشرقية فلم آخذ ريالاً واحداً، بينما جاءني طلب لإقامة دورة مماثلة, ولكنها بتنظيم من سابك, فاشترطت عليهم 2000 دولار، فوافقوا. أنا كداعية، أتعامل مع كل جهة بحسب ظروفها".

ولتنويع مصادر الدخل الدعوي, فإن أولئك الدعاة لا يكتفون بحصر نشاطهم بمجال واحد أو مجالين, بل أصبحت سلالهم الدعوية ملأى بكل ما سهل قوله وارتفع ثمنه, من الحديث عن أهوال عذاب القبر, وعمن صدت وجوههم عن القبلة حال إنزالهم فيه من المغنين والمدخنين!,إلى مشاهد القيامة, إلى الكلام عن الجهاد, مروراً بفتاوى الحيض والنفاس, إلى إقامة دورات في (فن العلاقات الزوجية!), ومثلها في مهارات التعامل مع الناس, وأخرى في البرمجة العصبية!. وإذا استدعى الأمر, فلا مانع من الإبحار في عالم السياسة أوالاقتصاد أوالاجتماع أوالتربية أوالإدارة, فالطلب في سوق الدعوة أكبر من العرض. أذكر أن أحد شيوخ الصحوة, ممن ضمتهم قائمة مجلة فوربس, كان يتحدث في درسه الأسبوعي في الجامع الكبير بمدينة بريدة عن نظرية في الاقتصاد تسمى"تناقص المنفعة الحدية", ولأنه كان متطفلاً على علم الاقتصاد, غير متوافر على حد أدنى منه, فقد استبدل عبارة"تناقص" بعبارة "تناقض", بالضاد بالرغم من تنافر المعنيين بينهما!.

ولا يظنن أحد منكم أن أبواب الرزق الدعوي محصورة بالوسائل السابقة, فثمة وسائل أخرى لا تقل نجاعة عما سبقها في مراكمة الثروات الدعوية. فلقد ذكرت جريدة المدينة بتاريخ 1431/8/7ه أن كلاً من قناتي" دليل" و"المجد" اضطرتا إلى إيقاف مفاوضاتهما مع الشيخ عادل الكلباني بشأن بث حلقة تلفزيونية تؤصل لتراجعه عن فتواه بجواز الغناء. وعزت القناتان إيقاف المفاوضات إلى "المغالاة في العائد المادي الذي طلبه الشيخ نظير بث الحلقة، إضافة إلى شرطه وجود راع رسمي لها, وهو الأمر الذي لم تتمكن كلنا القناتين من تحقيقه". وإذا علمنا أن مهمة الرعاة الرسميين تنحصر في التمويل المادي فحسب, أدركنا أي هوة سحيقة هوى إليها هؤلاء الدعاة في سبيل جمع المال ومراكمته!.

لا شك بأن هؤلاء, كما وصفهم كاتب إسلامي معروف هو الدكتور محمد الهرفي, تجار لا دعاة, ورواج تجارتهم لا يعود إلى جودة السلع التي يقدمونها, بقدر ما يعود إلى تردي أذواق المستهلكين, الذين تربوا في محاضن ثقافة تقليدية تمتح من الخرافة في أكثر جوانبها بعداً عن مبادئ العقل الكوني. ولو أن أولئك المستهلكين توافروا على حد أدنى من ثقافة عقلانية توفر لهم بعضاً من مبادئ ذلك العقل, لما استطاع أولئك التجار تسويق بؤسهم الخرافي بينهم!.

إن الرائد حين لا يكذب أهله ليسوؤه أن يرى العلاقة بين ما يقدمه أولئك الدعاة وما يراكمونه من ثروات ترتد إلى اتجاه عكسي تماماً, فكلما أوغل هؤلاء في بث "اللامعقول", تضخمت مداخليهم أكثر فأكثر. وفي هذا المجال, فإن معظم ما يبثه غالبهم لا يخرج في مضمونه, في حال سلم من بث ثقافة الكراهية والتشدد, عن مضمون "سواليف أم العنزين", تلك القصة الطريفة المعروفة جيداً لأهل نجد.

عن صحيفة (الرياض) السعودية

تحت رعاية أمير منطقة مكة

الجمعية الخيرية تحتفل بزفاف (200)شاب وفتاة في منتصف شوال المقبل

مكة / متابعات :

تحت رعاية الأمير خالد الفيصل بن عبد العزيز، أمير منطقة مكة المكرمة، تقيم الجمعية الخيرية لمساعدة الشباب على الزواج والرعاية الأسرية في مكة المكرمة، حفل الزواج الجماعي الثاني الذي سيزف أكثر من 200 شاب وشابة في 13 شوال المقبل.

وأوضح سعيد النعمي، الأمين العام للجمعية، أن الجمعية بصدد إقامة ثاني زواج جماعي سيتمكن من الدفع بأكثر من 200 شاب وشابة نحو اكمال النصف الثاني من دينهم، مشيراً أن الجمعية تدعم بشكل جاد المقبلين على الزواج بشتى الوسائل، ذلك من خلال منحهم القروض والمساعدات المالية والعينية، وتقديم برامج التخفيضات في متطلبات التأثيث، كما أنها تعقد للمقبلين على الزواج دورات وبرامج أسرية متعددة، لافتاً إلى أن تلك البرامج التي تقدمها الجمعية للعرسان قبل وبعد الزواج ستؤهلهم للعيش باستقرار بعيداً عن منغصات الحياة بإذن الله. وكشف النعمي أن عدد المستفيدين من القروض والمساعدات يقدر بأكثر من 11.625 عريساً، وأن مقدار ما صرف من القروض والمساعدات جاوز 142 مليون ريال، مفيداً ان المساعدات العينية استفاد منها أكثر من 2312 عريساً، كما استفاد أكثر من 450 شاباً وفتاة من برنامج دلالة الراغبين في الزواج.

فياض : مساعدات دولة الإمارات لفلسطين فاقت الالتزامات المعلنة في مؤتمر باريس

أريحا / متابعات:

اكد رئيس الوزراء الفلسطيني وزير المالية الدكتور سلام فياض ان مساعدات دولة الإمارات لفلسطين فاقت الإلتزامات التي أعلنت عنها في مؤتمر باريس.

وكان فياض يعقب في بيان له على تقرير اخباري نقلته وكالة رويترز بشأن المساعدات التي قدمتها دولة الإمارات العربية المتحدة للسلطة الوطنية الفلسطينية.

وقال فياض انه "خلافاً للإنطباع الخاطئ تماماً الذي يحمله التقرير المذكور، فإن ما قدمته دولة الإمارات العربية المتحدة للسلطة الوطنية الفلسطينية لدعم موازنة السلطة منذ مؤتمر باريس للمانحين الذي عقد في يناير عام 2007، والبالغة قيمته حوالي 310 ملايين دولار.. قد فاق الإلتزام السخي الذي أعلنت عنه دولة الإمارات في المؤتمر المذكور، والبالغة قيمته 300 مليون دولار، والذي كان مخصصاً ليس فقط لدعم الموازنة، وإنما لأغراض أخرى أيضاً كتمويل المشاريع التنموية والمساعدات الإغاثية على مدار ثلاث سنوات(2008 -2010).

واضاف : وإن دلّ هذا على شيء فإنما يدل على حرص دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة ليس فقط على الوفاء التام بالتزاماتها المالية تجاه السلطة الوطنية، بل وكذلك على تكييف هذه الإلتزامات بما يتلاءم وطبيعة الإحتياجات والأولويات التي تفرضها التحديات التي تواجه شعبنا الفلسطيني وسلطته الوطنية، وهي تسعى جاهدة، وبدعم مشكور من أشقائنا العرب وأصدقائنا في المجتمع الدولي، لأداء مهامها في تقديم الخدمات لأبناء شعبنا في الضفة الغربية، بما فيها القدس، وفي قطاع غزة." واكد فياض ان "هذا الدعم السخي والمتميز من قبل أشقائنا في دولة الإمارات، وعلى رأسها صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة حفظه الله .. ليس مستغرباً على الإطلاق، خاصة في ضوء ما هو معروف تماماً عن دولة الإمارات من دعم غير محدود، وعلى مدار عقود طويلة، للشعب الفلسطيني وقضيته العادلة، سياسياً ومعنوياً ومادياً." وأضاف رئيس الوزراء: "ما قلته بشان مساعدات دولة الإمارات منذ مؤتمر باريس ينسحب على ما قدمته من دعم قبل المؤتمر المذكور. ففي عام 2007، كانت دولة الإمارات قد قدمت مساعدات مالية لدعم موازنة السلطة الوطنية بقيمة 110 ملايين دولار، بالإضافة الى ما قدمته في إطار المساعدات العربية بموجب قرارات القمم العربية المتعاقبة بهذا الشأن منذ قمة بيروت في ربيع عام 2002، والتي أوفت بها دولة الإمارات تماماً." واختتم فياض تصريحه بالقول: "كل ما ذكرته أعلاه، يتعلق فقط بمساعدات دعم الموازنة، علماً بأن مساعدات دولة الإمارات اشتملت دوماً، بالإضافة لدعم الموازنة، على دعم سخي لتمويل المشاريع التطويرية وعلى دعم وكالة الغوث لتشغيل اللاجئين، وذلك بالإضافة إلى المساعدات التنموية والخيرية والإغاثية التي قدمها الهلال الأحمر الإماراتي، ومؤسسات خيرية وانسانية أخرى في دولة الإمارات." وكان فياض في معرض تعقيبه.. قد وصف الوضع المالي للسلطة الوطنية بأنه غاية في الصعوبة. إلا أنه عبر عن ثقته بأن يساهم كافة الأشقاء العرب، وبما عهد عنهم من مواقف داعمة دوماً للشعب الفلسطيني، في توفير الدعم اللازم لتمكيننا من تجاوز هذه الأزمة والوفاء باحتياجات شعبنا الفلسطيني في ظل التحديات التي يواجهها في هذه الظروف الصعبة .

تقرير: موجودات البنوك القطرية تقفز (3.7 ٪)وتتجاوز 513 مليار ريال

الدوحة / متابعات :

أفصح مصرف قطر المركزي عن الميزانية المجمعة للبنوك لشهر يوليو، على موقعه على الإنترنت وتبين منها أن موجودات البنوك ومطلوباتها قد ارتفعا في شهر يوليو بمقدار 7.7 مليار ريال وبنسبة 3.7 ٪ ليصلا إلى مستوى 513.1 مليار ريال مقارنة 505.4 مليار مع نهاية يونيو 2010. وقد جاءت الزيادة في جانب المطلوبات كمحصلة لزيادة الودائع وتراجع أرصدة البنوك الخارجية والمحلية لدى بنوك في قطر، أما الزيادة في جانب الموجودات فهي محصلة لزيادة القروض والتسهيلات الائتمانية من ناحية، وزيادة ما للبنوك على المصرف المركزي من ناحية أخرى مع تراجع مطلوبات البنوك من البنوك الأخرى داخل قطر وتفصيل:

12.96 مليار ريال رصيد الاحتياطي الإلزامي بدون تغير يذكرعن يونيو - علماً بأن هذا الاحتياطي هو الذي تضعه البنوك لدى المركزي بنسبة 4.75 ٪ من جملة ودائع العملاء لديها بشكل دائم وبدون فوائد -. وقد كان من المفترض أن يرتفع هذا البند إلى 13.8 مليار ريال بعد الزيادة الملحوظة في الودائع في شهر يوليو، إلا أن ذلك لم يحدث ما يعني أن الزيادة في إجمالي الودائع قد تمت في النصف الثاني من يوليو.

41.7 مليار ريال بارتفاع 3.7 مليار ونسبته 9.7 ٪ عن يونيو في صورة حسابات حرة لدى المركزي لمواجهة عمليات المقاصة إضافة إلى ودائع قصيرة الأجل لمدة ليلة واحدة أو أكثر بفائدة المصرف البالغة ٪1.5.

إن جملة استثمارات البنوك في الأوراق المالية قد ارتفعت بنحو 1.8 مليار وبنسبة 2.8 ٪ إلى 65.5 مليار ريال منها 52.1 مليار ريال داخل قطر و13.4 مليار ريال خارج قطر. وقد توزعت هذه المبالغ على النحو التالي:

استثمارات في الأوراق المالية داخل قطر بقيمة 52.1 مليار ريال بزيادة 1.4 مليار ريال عن يونيو،وتوزعت كالتالي:

37.9- مليار ريال سندات حكومية بزيادة مليار ريال عن يونيو،

8.1- مليار ريال أوراق مالية صادرة عن المركزي (أي سندات نقدية) بانخفاض 1.2 مليار عن يونيو وهي أداة من أدوات التحكم في السيولة، وبهدف الوقوف على مستويات معدلات الفائدة بين البنوك.

- 3.9 مليار ريال سندات أخرى بزيادة 1.3 مليار عن يونيو.

- 1.2 مليار ريال في الأسهم المحلية، بدون تغير عن يونيو.

ب- استثمارات في الأوراق المالية خارج قطر بقيمة 13.35 مليار ريال بارتفاع 0.3 مليار ريال عن يونيو منها:

- استثمارات البنوك في السندات خارج قطر وقد بلغت 10.9 مليار ريال بزيادة 0.4 مليار عن يونيو.

- استثمارات البنوك في الأسهم الأجنبية بقيمة 568.9 مليون ريال بانخفاض 0.1 مليار ريال عن يونيو.

أن ودائع البنوك المحلية داخل بنوك في قطر قد انخفضت بمقدار 5.3 مليار وبنسبة 17.8 ٪ إلى 24.5 مليار ريال.

انخفضت ودائع البنوك المحلية لدى بنوك خارج قطر بنحو 5.9 مليار ريال وبنسبة ٪19.3 إلى 24.6 مليار ريال.

إن استثمارات البنوك طويلة الأجل(معظمها في حصص لدى شركات تابعة أو شقيقة) قد ارتفعت بمقدار نصف مليار خلال الشهر إلى 19.1 مليار ريال، منها 14.8 مليار ريال استثمارات خارج قطر، و 4.3 مليار داخل قطر.

إن جملة القروض المقدمة من البنوك قد ارتفعت بنحو 5 مليارات ريال وبنسبة 1.7 ٪ لتصل إلى 301.9 مليار ريال، على نحو ما سيرد تفصيله في ثالثاً. وقد بلغت جملة القروض المحلية داخل قطر 282.5 مليار ريال بارتفاع مقداره 4.8 مليار ونسبته 1.7 ٪ عن يونيو، وارتفعت القروض الخارجية هامشياً إلى 19.4 مليار ريال.

(المركزي العماني) يصدر شهادات إيداع بقيمة(20) مليون ريال

مسقط / متابعات :

عقدت بمبنى البنك المركزي العماني جلسة نتائج إصدار شهادات الإيداع العمانية الإصدار رقم 682 حيث بلغ إجمالي قيمة الشهادات المخصصة 20 مليون ريال عماني.

وذكرت النشرة الصادرة عن البنك أن متوسط سعر الفائدة لتلك الشهادات كان 08ر0 بالمائة فيما بلغ أعلى سعر مقبول 08ر0 بالمائة مشيرة إلى أن مدة تلك الشهادات تصل إلى 28 يوما حيث سيتم استحقاقها في الخامس عشر من شهر سبتمبر المقبل.

وتعتبر شهادات الإيداع الصادرة عن البنك المركزي العماني وتشارك فيها البنوك المرخصة فقط أداة مالية لتنفيذ عمليات السياسات النقدية التي ترمي إلى امتصاص فائض السيولة النقدية لدى القطاع المصرفي على وجه الخصوص والحفاظ على استقرار سعر الفائدة وعلى سوق المال بشكل عام .. علما بان سعر الفائدة على عمليات إعادة الشراء للفترة من الثامن عشر من شهر اغسطس الجاري وحتى الرابع والعشرين من نفس الشهر هو 2 بالمائة.